العلاقات الإعلامية

التقرير الصحافي

الاثنين 2021/7/26

أبرز العناوين

عناوين الصحف

حديث اليوم
أسرار الصحف

افتتاحيات الصحف
حزب الله

مقالات ورأي

عدد الصفحات: 26

أهم العناوين

- ❖ بري لـ "الشرق الأوسط" : ميقاتي لن يواجه العقدة الميثاقية
- ❖ مصادر للجمهورية: استعجال فرنسي فوق العادة لتشكيل حكومة في لبنان
- ❖ الجمهورية: عماد مرمل: ستريدا جعجع: ما فينا إلّا نطلع عالقصر!
- ❖ الشرق: عوني الكعكي: إيران والعراق من أكبر مصدّري النفط فلماذا لا يساعدان لبنان؟

www.twitter.com/relationmedia1
www.mediarelations-lb.org
relationmedia@gmail.com
alakatmedias@gmail.com
www.youtube.com/relationmedia
01-278680 / 01-274887
معوض، شارع معوض، بناية معوض، ط2

عناوين الصحف

الأخبار

التيار يحذّر من «النوايا الخبيثة» وراء التسمية: لا مشاركة ولا ثقة | تكليف ميقاتي اليوم... والتأليف مفتوح؟

النهار

"ميقاتي الثالث"... هل يخرق التعطيل؟

الشرق

إيران والعراق من أكبر مصدّري النفط فلماذا لا يساعدان لبنان؟

الجمهورية

عون وميقاتي: التعاون ممكن

نداء الوطن

"عشاء ودود" بين ميقاتي وباسيل... و"حزب الله" يبارك التسمية
التكليف الثالث: "تجريب المجرّب"!

اللواء

الكتل تطوّق الاعتراض على ميقاتي.. والتسمية تتخطى الـ70 نائباً

الديار

عون ودّع الحريري دون ندم... واستقبل ميقاتي بصفاء القلب
الرئيسان سيؤلّفان الحكومة لأنهما يعرفان أن الفشل كارثة كبرى

البناء

مسودة الـ24 وزيراً أساس الحكومة... والوزيران المسيحيان مقابل وزيرَيْ اللقاء التشاوريّ

الشرق الأوسط

ميقاتي مرشحاً وحيداً لرئاسة الحكومة اللبنانية... والتأليف "صعب ومستصعب" بري لـ "الشرق الأوسط" : لن يواجه العقدة الميثاقية

حديث اليوم

تناولت الصحف المحلية في عددها الصادر اليوم:

- بدء الاستشارات النيابية الالزامية اليوم وتكليف نجيب ميقاتي بأغلبية الأصوات
- تأليف الحكومة والدعم الدولي لميقاتي
- لقاءات ميقاتي مع باسيل و**حزب الله**

أسرار الصحف

أسرار النهار

- لوحظ ان الوزير ريمون غجر تعمد عدم ذكر ايران في معرض ردّه على سؤال عن العرض الايراني لتقديم النفط للبنان متجنباً الخوض فيه.

أسرار اللواء

- طرح الرئيس نجيب ميقاتي مجموعة من الضمانات، داخلية وخارجية، مقابل قبوله بالتكليف، بهدف إزالة العقبات والعراقيل التي اعترضت سُبل الذين كُلِّفوا قبله وحالت دون وصولهم إلى شاطئ التأليف بأمان!

أسرار نداء الوطن

- سألت جهات مراقبة أي نجيب ميقاتي سيكون رئيساً مكلفاً تشكيل الحكومة. ميقاتي 2005 الذي ترأس حكومة الإنتخابات التي نقلت الأكثرية إلى قوى 14 آذار أم ميقاتي 2011 الذي نقل أكثرية 14 آذار إلى "**حزب الله**"؟

أسرار البناء

- قالت مصادر على صلة بمشاورات المسار الحكومي إن الرئيس نجيب ميقاتي الذي حسم تكليفه وضع مهلة شهر كحدّ أقصى لتأليف الحكومة وإذا لم ينجح سيعتذر بعدها وأن هذا يعني وجود مناخ مختلف دولياً وإقليمياً لصالح ميقاتي قياساً بتكليف الرئيس سعد الحريري.

افتتاحيات الصحف

نداء الوطن

قُضي الأمر وخرج من "بيت الوسط" تكليف شرعي للرئيس نجيب ميقاتي يسلّمه راية التأليف بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن عموم نادي رؤساء الحكومات، ليبدأ ميقاتي اعتباراً من اليوم رحلة "الألف ميل" بخطوة أولى معلوم كيف تبدأ من قصر بعبدا لكن لا يُعرف إن كانت ستنتهي به في السراي الكبير... لا سيما وأنّ عملية تعبيد الطريق أمام تسميته اقتصرت فقط على منحه "الضوء الأخضر" من رئيس "التيار الوطني الحر" جبران باسيل لعبور جادة التكليف، مع إبقاء إذن "تسهيل المرور" نحو التأليف رهناً بمدى تجاوبه مع "دفتر شروط" البياضة.

وعلى هذا الأساس، تنعقد الاستشارات النيابية الملزمة الثالثة على التوالي في قصر بعبدا، بعد إجهاض تكليف السفير مصطفى أديب وإسقاط تكليف الرئيس سعد الحريري، لتفضي في محصلتها إلى تسمية ميقاتي رئيساً مكلفاً بأكثرية نيابية وازنة بعد قرار "**حزب الله**" صبّ أصوات كتلته في ميزان تكليفه، كما أكدت ليلاً مصادر قيادية في 8 آذار، بينما تعاملت أوساط سياسية معارضة مع التكليف الثالث على قاعدة "تجريب المجرّب"، قناعةً منها بأنّ "شيئاً لن يتغيّر في ذهنية العرقلة والمحاصصة، وما سيواجه ميقاتي هي العناوين نفسها التي سبق أن عطلت قيام حكومة الإنقاذ الإصلاحية تحت الشعارات الممجوجة عينها: وحدة المعايير وعدالة توزيع الحقائب والأسماء بين المكونات الطائفية".

لكن بعد 9 أشهر من المراوحة ضمن حلقة التكليف والتأليف المفرغة، يبدي ميقاتي حرصه على خوض غمار التجربة بأقصر فترة ممكنة، واضعاً لنفسه سقفاً زمنياً فاصلاً بين التأليف والاعتذار، ولذلك آثر اختصار المسافات على نفسه والانطلاق في مشاوراته من "صاحب الربط والحل" في توقيع الرئاسة الأولى. إذ كشفت مصادر موثوق بها لـ"نداء الوطن" أنّ ميقاتي بادر فور عودته إلى بيروت إلى لقاء باسيل، فكان "عشاءً ودوداً بينهما السبت"، موضحةً أنّ الأجواء التي سادت العشاء "بدت مشجعة بحيث تطرق الحديث إلى جملة نقاط أساسية يمكن التفاهم عليها، غير أنّ الاتفاق الراهن اقتصر على تمرير استحقاق التكليف و"بعدين منشوف شو بيصير" في التأليف".

توازياً، وبينما عُلم أنّ باسيل عمّم على نواب "التيار" وإعلامه عدم مهاجمة تكليف ميقاتي، أكدت المصادر أنّ تكتل "لبنان القوي" لن يعمد إلى تسمية أي شخصية للتكليف في استشارات بعبدا اليوم، "لا نواف سلام ولا سواه" ليكون ذلك بمثابة "بيعة" مزدوجة منه لكل من ميقاتي و"**حزب الله**" على حد سواء، لافتةً إلى أنّ باسيل تيقّن من أنه لن يستطيع "تقريش" ترشيح سلام في السوق الدولي والعربي، ولم يجد تالياً أي منفعة من مجرد استفزاز "**حزب الله**" بهذا الترشيح، ولا من إيصاد أبواب التفاهم المحتمل مع ميقاتي عبر تسمية مرشح مضاد لتكليفه.

وفي السياق عينه، نقلت المصادر أنّ قيادة "**حزب الله**" كانت قد قررت التصويت لصالح تكليف ميقاتي بالتشاور مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، تأكيداً على السير بأي "خيار يحظى بغطاء الطائفة السنية"، ومن هذا المنطلق جاءت زيارة المعاون السياسي لأمين عام **الحزب** حسين الخليل مساءً لميقاتي حاملاً له "مباركة **الحزب** لتسميته"، مع الإبقاء على "خط الرجعة" مفتوحاً عبر التشديد على أنّ البحث خلال اللقاء انحصر "بمسألة التكليف مع ترك النقاش في تفاصيل التأليف إلى وقت لاحق".

ومع انضواء أغلبية الكتل النيابية تحت لواء تكليف ميقاتي، بقيت كتلة "الجمهورية القوية" خارج كواليس التكليف والتأليف، مفضلة النأي بنفسها عن اللعبة الحكومية باعتبار أنّ "تأليف الحكومات في الوقت الراهن، وفي ظل وجود الأكثرية النيابية الحالية التي أوصلت البلاد إلى ما هي فيه اليوم، لن يفيد بأي شيء"، وفق ما عبّر رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع أمس خلال استقباله وفداً من مجلس الشيوخ الفرنسي في معراب، معيداً التأكيد على أنّ "الحل الوحيد للأزمة اللبنانية يكمن في إعادة تكوين السلطة والذهاب مباشرة إلى انتخابات نيابية مبكرة من شأنها أن تفرز أكثرية نيابية جديدة، ورئيس جمهورية جديداً وحكومة بالفعل جديدة وعندها تبدأ عملية الإصلاح والإنقاذ".

وفي الغضون، جدد البطريرك الماروني بشارة الراعي مناشدة أهل الحكم تكليف "شخصية وطنية إصلاحية يثق بها الشعب المنتفض والباحث عن التغيير الحقيقي ويرتاح إليها المجتمعان العربي والدولي المعنيان بمساعدة لبنان للخروج من الانهيار"، داعياً في عظة الأحد في الديمان، "المعنيين بموضوع التكليف والتأليف أن يتعاونوا ويسهلوا، هذه

المرة، عملية تشكيل الحكومة سريعاً، فلا يكرروا لعبة الشروط والشروط المضادة وبدعة الاجتهادات الدستورية والتنازع على الصلاحيات (...) وأن ينتهوا من تأليف الحكومة قبل الرابع من آب، تاريخ تفجير مرفأ بيروت"، وتوجه إلى المسؤولين بالقول: "لم تقدّموا إلى الشعب الحقيقة، فقدّموا إليه على الأقلّ حكومة"!

الأخبار

حُسمت مسألة تسمية نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة اليوم. وقبل أن يصدر التكليف رسمياً، كان ميقاتي قد بدأ مشاورات التأليف، مستنداً إلى دعم دولي وعربي ومحلي واضح، من دون أن يعني ذلك سهولة تأليف الحكومة.

حتى مساء أمس كانت صورة الملف الحكومي أقرب إلى الآتي: دولياً، حصل المرشح الأبرز لتشكيل الحكومة نجيب ميقاتي على دعم الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والاتحاد الأوروبي، شرط أن يلتزم ببرنامج التعاون الفوري مع صندوق النقد الدولي ويؤلف حكومة تضمن إطلاق برنامج الإصلاحات، مع رغبة في توزير فريق كبير من الاختصاصيين، وأن تكون مستعدة تماماً للإشراف على انتخابات نيابية في موعدها.

عربياً، أعلنت مصر دعمها لميقاتي، وكذلك فعل الأردن الذي شارك في اتصالات لتأمين الدعم الدولي له. أما السعودية، فما زالت عند موقفها الرافض لدعم أي حكومة لا تلبّي مطلبها بضمان «كبح جماح **حزب الله**» في العراق واليمن، علماً بأن استقبال السفير السعودي وليد البخاري للوزير السابق محمد الصفدي، لم يُقرأ إلا بوصفه «تنقيراً» على ميقاتي، لكن من دون أن يعني ذلك أن موقفها متشدد تجاهه، كما هي الحال مع سعد الحريري، الذي يرفض محمد بن سلمان السماع باسمه حتى. وبينما لا يظهر الإماراتيون والقطريون مواقف علنية معارضة لتنصيب ميقاتي، إلا أن الدولتين وكل من موقعها لا تريد إغضاب السعودية.

محلياً، كشف رؤساء الحكومة السابقون عن الاتفاق الفعلي الذي يشمل «القوى السياسية المسلمة» بوجه خاص، أي إن ميقاتي سيحظى بتأييد تيار المستقبل وحركة أمل و**حزب الله** و**الحزب** التقدمي الاشتراكي، إضافة إلى «مسيحيي القوى الإسلامية»، في مقابل سعي إلى فرض «حُرم مسيحي» ينطلق من رفض التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تسمية ميقاتي، إضافة الى استقالة نواب الكتائب والمستقلين المسيحيين المعارضين للسلطة. وفيما ستسمّي كتل «المردة» و«القومي» و«الطاشناق» ميقاتي، لم تعط بكركي موقفاً من تسميته، فاكتفى البطريرك بشارة الراعي، في عظة الأحد، بالقول إنه: «نتطلع إلى أن تجري الاستشارات النيابية الملزمة وتسفر عن تكليف شخصية إصلاحية يثق بها الشعب اللبناني المنتفض والباحث عن التغيير الحقيقي، مطالباً بتأليف الحكومة قبل 4 آب، فلا يكرر المعنيون لعبة الشروط والشروط المضادة والتنازع على الصلاحيات».

على أن تسهيل حصول ميقاتي على أغلبية كافية لتكليفه وتخطيه «عقدة» ميثاقية التسمية، أسوة بما فعل الحريري، فإن ذلك لا يضمن مسبقاً قدرته على تشكيل حكومة بأسرع وقت، وخصوصا أنه يريد الانطلاق في حواره مع الرئيس ميشال عون من النقطة التي وصل إليها الرئيس سعد الحريري، بينما لا توجد مؤشرات على نية عون إدخال تعديلات جوهرية على موقفه من طريقة تشكيل الحكومة ومن برنامج عملها، ما يعني أنه لا توجد ضمانة بتوافر عناصر تشكيل الحكومة.

لكن بين ما يشاع من أجواء إيجابية تقول إن ميقاتي يحصل على دعم مسبق يتيح له إحداث صدمة بتخفيض سعر الدولار بما يزيد على عشرين في المئة قبل الرابع من آب المقبل (انخفض أمس إلى 17500 ليرة)، وبين احتمال تعقد الأمور نحو مواجهة تعيد خلط الأوراق، فإن الأمور تحتاج الى انتظار تطورات الأيام المقبلة. لكن الواضح أن أركان السلطة وغالبية القوى الخارجية يقفون اليوم عند شعار: حكومة اليوم، وبأي ثمن!

وعلى هذه القاعدة، كسرت حدة الاصطفاف قبيل الاستشارات، واقترب التيار الوطني الحر خطوة من ميقاتي، متراجعاً عن قرار تسمية نواف سلام إلى عدم تسمية أحد. وفيما تردد أن النائب جبران باسيل زار ميقاتي مساء السبت، فإن اللقاء بحد ذاته بدا خطوة متقدمة، بالمقارنة مع تعذر اللقاء بالرئيس المكلف السابق. وعلى ما تشير المعلومات، فإن **حزب الله** لعب دوراً في تليين موقف التيار، وخاصة أن **الحزب** يتعامل مع ميقاتي كمرشحه، وهو سيسميه اليوم للمرة الثالثة بعد العامين 2005 و2011.

كذلك، فإن الرئيس ميشال عون قطع الطريق أمام أي معلومات عن عدم حماسته لخيار ميقاتي، وقال في حديث إلى «الجمهورية»: «أنا جاهز للتعاون مع الرئيس ميقاتي أو أي شخصية يسمّيها النواب. ليست لديّ أي مشكلة على هذا

الصعيد». أضاف: «الرئيس ميقاتي يجيد تدوير الزوايا، وهو من النوع المتعاون الذي يأخذ ويعطي، وبالحوار الصادق نستطيع أن نعالج أكبر مشكلة. هو يقترب قليلاً وأنا اقترب قليلاً، ويُمكننا عندها أن نلتقي في المنطقة الوسطى، من غير أن نخالف الدستور والأعراف».

وكان واضحاً أنه بعد حسم تسمية ميقاتي، فقد خصص الأخير لقاءاته أمس للبحث في شؤون التأليف، فالتقى، إضافة إلى باسيل، كلاً من الرئيس نبيه بري ورئيس **الحزب** التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ومن ثم المعاون السياسي للأمين العام لـ**حزب الله** حسين الخليل. لكن لم تتضح بعد وجهة ميقاتي في التعامل مع الملف، يؤمل أن لا يكرر ما فعله الحريري، الذي قال إثر تكليفه بتشكيل الحكومة: «سأنكبّ على تشكيل حكومة بسرعة لأن الوقت داهم والفرصة أمام بلدنا هي الوحيدة والأخيرة». فكانت النتيجة هدر تسعة أشهر، وتراجع حاد في كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.

مصادر التيار قالت لـ«الأخبار» إن تكتل لبنان القوي سينعقد قبل ظهر اليوم لاتخاذ قرار في شأن تسمية السفير نواف سلام من عدمه. وقالت لـ«الأخبار» إن لقاء العشاء بين ميقاتي وباسيل تم على « أساس واضح، وهو أن التيار لن يسمّي ميقاتي لرئاسة الحكومة، ولن يشارك فيها، ولن يمنحها الثقة... إلا إذا كان هناك ما يُبهر في تشكيلتها وبرنامجها». وأكدت أن اللقاء «لم يتطرق مطلقاً الى تشكيلة الحكومة أو توزيع الحقائب»، وأن البحث «اقتصر على استماع ميقاتي، بناءً على طلبه، إلى رؤية باسيل لشروط نجاح الحكومة، وأن الأخير أكد أنه «ليس معنياً بالحكومة»، مع التأكيد «أننا لسنا في صدد العرقلة، بدليل إصرار رئيس الجمهورية على إبقاء الاستشارات النيابية في موعدها، رغم إدراكنا للنيّات الخبيثة التي ستتكشّف تباعاً، وراء هذه التسمية ووراء الإتيان بميقاتي ليُكمل ما بدأه الحريري». وإذ أكدت أن «مطلبنا حكومة الآن... وبسرعة»، أعربت عن تشاؤمها من إمكان الخروج قريباً من «حفلة الجنون» القائمة.

اللواء

يكلف، في نهاية الاستشارات النيابية الملزمة، والتي تبدأ به، الرئيس نجيب ميقاتي بتأليف حكومة جديدة، حدّد اجتماع رؤساء الحكومات السابقين، الذي حضره، بعد ظهر أمس، هويتها وبرنامجها، في البيان، الذي اذاعه الرئيس فؤاد السنيورة، بعد إعلان تسمية الرئيس ميقاتي، انطلاقاً من قواعد ست تعيد الاعتبار والاحترام والالتزام:

1 - لوثيقة الطائف، بعيدا عن «البدع والانتهاكات».

2 - سلطة الدولة على كامل أراضيها، وحماية النظام القائم على فصل السلطات وتوازنها، وتعاونها.

3 - الالتزام بالشرعيتين العربية والدولية.

4 - تطبيق المادة 95 من الدستور، وإعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة والاستحقاق.. والسير بالتدقيق المحاسبي والجنائي المستقل.

5 - استقلالية القضاء، ومحاربة الفساد والافساد.

6 - تطبيق الإصلاحات، واجراء حوار مع صندوق النقد الدولي..

وهذه المعايير والقواعد التي تشكّل برنامج عمل الحكومة الجديدة، والتي لها مواصفات: حكومة من مستقلين، غير حزبيين، من أصحاب الاختصاص، لا يخضع وزراؤها لتسلط القوى والأحزاب السياسية، ولا اثلاث معطلة أو غيرها تدفعها إلى الاستقالة، وبالتالي مطلوب حكومة «منسجمة ومتضامنة» استناداً إلى المبادرة الفرنسية والتي استكملها الرئيس نبيه برّي.

وتشارك كتلة «المستقبل» في الاستشارات لتسمية الرئيس ميقاتي، من زاوية قرار رئيسها سعد الحريري تقديم الدعم للرئيس المكلف.

ويتجه تكتل لبنان القوي إلى عدم تسمية أحد لتأليف الحكومة، بعدما سحب تسمية السفير نواف سلام.

وانفض تكتل النائب أرسلان عن تكتل لبنان القوي، وقرّر تسمية الرئيس ميقاتي، فضلا عن كتلة النواب الأرمن.

وحسب آخر الإحصاءات فإن إعلان الكتل التي ستسمي الرئيس ميقاتي باتت أشبه بإجماع باستثناء تكتل باسيل وكتلة جعجع، الأمر الذي يطوّق الاعتراض على ميقاتي، وان يتخطى عدد الأصوات التي سيحصل عليها الـ70 نائباً من أصل 120 نائباً، بينهم 34 نائباً من كتلتي لبنان القوي والجمهورية القوية، والباقون قد يمتنعون عن التصويت، مثل النواب: فؤاد مخزومي، وميشال ضاهر، وشامل روكز وجميل السيّد... الخ.

اما الخيارات المتاحة، فهي تأليف حكومة وصدور مراسيمها قبل 4 آب، موعد المؤتمر الدولي لمساعدة لبنان، أو حدوث تظاهرات واسعة تطالب باستقالة الرئيس عون أو جر البلد إلى الفوضى.
وعشية الاستشارات، أوفد الرئيس عون مستشاره الوزير السابق سليم جريصاتي إلى ميقاتي، ناقلا رسالة من الرئيس عون، معربا عن استعداده للتعاون معه..
وذكرت مصادر سياسية مطلعة ان يوم الاستشارات الطويل سيخرج بتكليف ميقاتي، على ان يصبح ملف التأليف بين رئيسي الجمهورية والمكلف تأليف الحكومة.
وعلى مدى ساعتين ونصف، استضاف الرئيس ميقاتي في منزله في بيروت مساء السبت الماضي إلى مأدبة عشاء النائب جبران باسيل، وتناولت المحادثات مسألة تأليف الحكومة، وأكّد الرئيس ميقاتي انه مستعد للسير بتشكيل حكومة إذا تمّ تكليفه من دون أي عقد أو شروط.
وأكّد باسيل انه لا يريد الثلث المعطل، لكنه يريد وزارة الداخلية التي ستشرف على الانتخابات النيابية المقررة بعد عشرة أشهر.
كما استقبل الرئيس ميقاتي باسيل صباح الأحد، حيث أكّد له انه لن يتخلّى عن الداخلية، ولن يسلمها الا إلى سني يختاره هو من أهل الخبرة والكفاءة والنظافة.
وفي المعلومات ان باسيل، في محاولة لدق اسفين، بين السنّة والشيعة، اقترح تسمية اللواء عباس إبراهيم مدير عام الأمن العام للداخلية، لكن الرئيس ميقاتي دعاه للاقلاع عن مثل هذا التصرف.
ولم ييأس باسيل فعاود إرسال اقتراحاته لميقاتي بشأن اقتراحات للداخلية مع اشتراط تسهيل مهمة تأليف الحكومة.
ويطل النائب باسيل على شاشة الـL.B.C، الأربعاء المقبل، ليتحدث عن الوضع الحكومي، في ضوء الامتناع عن تسمية الرئيس ميقاتي.
كما التقى المعاون السياسي لـ**حزب الله** الحاج حسن خليل ميقاتي في عين التينة، وبحضور الرئيس برّي ناقلا له رسالة تأييد من السيد حسن **نصر الله** الأمين العام لـ**حزب الله** وفهم ان كتلة الوفاء للمقاومة تتجه إلى تسمية الرئيس ميقاتي.
الا ان هذا التكليف الذي يتوقع ان يكون جامعاً، الا من كتلتين تدعيان ميثاقية التمثيل المسيحي: هما كتلة لبنان القوي العونية، وكتلة الجمهورية القوتية «القواتية»، بدأ يتعرّض لحملة ممنهجة من فريق النائب جبران باسيل، وذلك من زاوية، اعلان الرفض لمعايير التكليف التي وضعها الرئيس سعد الحريري، قبل اعتذاره.. فالخطاب هو اياه، تحذير من ضرب الشراكة، والعودة إلى بدع المعايير والميثاق والدستور.
والمواصفات العونية، المملة والمكررة:
- حكومة وفقا للأصول.
- حكومة لديها مشروع انقاذي.
- حكومة قادرة على استعادة الثقة.
وبالتالي، فحسب المعلومات ان باسيل لن يسمي ولن يُشارك في الحكومة.
إلّا ان المصادر السياسية التي تتابع مجرى الاتصالات، والمشاورات الجارية لتسمية ميقاتي لرئاسة الحكومة، لا تعطي جواباً قاطعاً، بما ستؤول إليه عملية التشكيل، بانتظار تسلسل وقائع الاستشارات ونتائجها، ولا سيما اذا كان تمّ الإفراج اقليميا عن ورقة تشكيل الحكومة الجديدة، ام انها ما تزال ضمن مساومات الصفقة الايرانية - الأميركية المرتقبة، وعندها لن يكون مصير تسمية ميقات افضل من مصير تسمية الحريري وقبله السفير مصطفى أديب.
وعلمت «اللواء» من مصادر واسعة الاطلاع، ان تعثر خيار ترشيح القاضي سلام كان من الأسباب التي اربكت سلام الذي أبدى عدم رغبته ليكون مرشحا لرئاسة الحكومة، في ظل الأجواء السياسية الساخنة، وثانيا استياء **حزب الله** من تبني التيار ترشيح سلام، لأنه لا يحبذ هذا الخيار، وكان سبق له رفض تأييد ترشيحه.

النهار

بات في حكم الأكيد أن الرئيس #نجيب ميقاتي سيكون اليوم، ومعه البلد برمته، على موعد مع مفارقتين: الأولى أن الغالبية النيابية ستسمي ميقاتي لـ#تشكيل الحكومة الجديدة في #تكليف هو الثالث في أقل من سنة بعد انفجار مرفأ بيروت واستقالة حكومة الرئيس حسان دياب، إذ كلّف تباعاً كل من السفير مصطفى أديب واعتذر بعد أسبوعين، ثم

كلّف الرئيس سعد الحريري واعتذر بعد نحو تسعة اشهر، وها هو الرئيس ميقاتي ينحو الى تجربة تكليف جديدة لا يمكن الجزم معها مسبقاً بحظوظ اختراقه "قدر التعطيل" الذي نصبه العهد وتياره في مواجهة الحريري خصوصاً.
والمفارقة الثانية تتمثل في أن تكليف ميقاتي سيدخله في تجربة حكومية ثالثة له تختلف ظروفه السياسية فيها اختلافاً جذرياً تقريباً عن السابقتين اللتين خاضهما في عامي 2005 و 2011، إذ يشكل ترشيحه عملياً وسياسياً ورمزياً من بيت الوسط أمس، ومن حاضنة نادي رؤساء الحكومة السابقين، دلالات معبرة وقوية أن لجهة "المرجعية" السياسية الأقوى تمثيلا للسنة في البلاد، وأن لجهة الخط السياسي والمبادئ التي أعلنها الرؤساء الأربعة أساساً لدعمهم ترشيح الرئيس ميقاتي. وإذا كانت سبحة دعم ميقاتي بدأت تكرّ فور اعلان تبني ترشيحه من بيت الوسط بما يؤذن بصلابة أرضية تكليفه، فان ذلك لم يحجب السؤال الكبير الذي لا يزال يشكل علامة الشك الكبرى التي ستواكب إجراء الاستشارات النيابية الملزمة اليوم في قصر بعبدا والتي ستنتهي حتماً بصدور مرسوم تكليف ميقاتي وهو: هل تجمّع ما يكفي من معطيات ثابتة، خارجية وداخلية، تسمح بالتفاؤل بأن يكون تكليف ميقاتي نهاية مسار تعطيل تشكيل الحكومة على يد العهد وتياره مدعومين ضمناً من "#**حزب الله**" كما في تجربة الرئيس سعد الحريري؟ وتالياً هل سيتمكن ميقاتي بسرعة من التكليف إلى التأليف، وتالياً اختراق نمط التعطيل بقرار ضمني من العهد أو قسري بفعل الضغوط الدولية والداخلية التي لن يتمكن من تحملها بعد الان، على رغم معارضة كتلة "التيار الوطني الحر" لترشيح ميقاتي واتجاهها الى تسمية السفير نواف سلام في الاستشارات أو عدم تسمية أحد وق تسريبات ليلية، فيما تمتنع الكتلة المسيحية الأكبر الأخرى "القوات اللبنانية" عن تسمية أيّ مرشح؟ الواضح من صورة توزع الاتجاهات عشية الاستشارات أن الأكثرية باتت مؤمّنة لميقاتي ولكنّها لا تزال تنتظر مواقف متريثة ستصدر صباح اليوم وأبرزها موقف "**حزب الله**" وما اذا كان سيصوت لميقاتي أم يمتنع عن التسمية علماً أن المعلومات رجحت أن يسمي ميقاتي، كما كتلة الأرمن والقومي السوري الاجتماعي وعدد من النواب المستقلين.
وستؤثر صورة مجموع الأصوات على المناخ الذي أضفته عملية الترشيح بين شروط حازمة برسم العهد أعلنت في بيان رؤساء الحكومة السابقين واتجاه تيار العهد اليوم الى معارضة ترشيح ميقاتي من خلال عدم التسمية. وسيكون لهذه المناخات دورها في تبيّن الاتجاهات الحاسمة فوراً بعد التكليف اذ يبدو ميقاتي عازماً على عدم الاستغراق في الوقت لأكثر من فترة أسابيع قليلة لتأليف الحكومة والا سيتجه إلى الاعتذار اسوة بالحريري. وقد بدا واضحاً ان بيان رؤساء الحكومة السابقين شكل الإطار الأساسي للحكومة التي يريد ميقاتي تأليفها بسرعة انطلاقاً من معطيات سلبية ترجح استمرار العقبات من جانب العهد وتياره ولكن الرؤساء السابقين قرّروا إعطاء فرصة جديدة لتشكيل حكومة .
وعلم أن رئيس "التيار الوطني الحر" جبران #باسيل زار ميقاتي ليل السبت الماضي وألتقاه مطولاً إلى عشاء عمل كما زاره ثانية امس وأبلغه أنّه لن يسمّي ولن يشارك في الحكومة وأن بحثاً في توزيع الحقائب أظهر تبايناً عميقاً بين ميقاتي وباسيل على وزارة الداخلية. كما أن المعاون السياسي للامين العام لـ"**حزب الله**" " حسين خليل زار ميقاتي وبحث معه في التكليف على أن تبحث تفاصيل التأليف لاحقاً. وعلم أن ميقاتي يواصل اتصالاته بكل رؤساء الكتل ويبلغهم نيته تأليف حكومة تكنوقراط من شخصيات مستقلة غير حزبية.

حزب الله

- بري لـ "الشرق الأوسط" : ميقاتي لن يواجه العقدة الميثاقية

قال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري لـ"الشرق الأوسط" إن الأجواء إيجابية، مشيراً إلى أن ميقاتي هو المرشح الأوفر حظاً في ضوء مواقف الكتل المعلنة. ورأى بري أن امتناع الكتلة المؤيدة لعون وكتلة القوات عن التصويت لميقاتي، لا يمكن أن يصنف في خانة فقدان الميثاقية (الطائفية)، معتبراً أن "لا ميثاقية في التكليف، بل في التأليف بحيث يجب أن تتم مراعاة العوامل الميثاقية عندها". وأشار إلى أن نحو 20 نائباً مسيحياً من خارج الكتلتين قد يصوتون لصالح ميقاتي، مشدداً على أن الوقت الآن للعمل من أجل تأليف حكومة تقود البلاد في هذه الظروف الصعبة، وتخفف من معاناة المواطنين وترسم طريق المستقبل.

وخفف بري من وقع امتناع كتلة التيار الوطني الحر عن التصويت، معتبراً أن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أبدى إيجابية فيما يتعلق بميقاتي، ولا يمكن لأحد أن يشكك بمسيحية الرئيس.

- **الشرق الأوسط:** رغم أن ميقاتي بات بحكم المكلف في الاستشارات اليوم، إلا أن **مصدراً مطلعاً على مواقف "حزب الله"** رأى أن "التكليف مضمون، لكن التأليف صعب ومستصعب"، مراهناً في الوقت عينه على المفاوضات التي ستلي عملية التكليف التي يؤثر فيها غياب الصوت المسيحي الوازن.

- مصادر للجمهورية: أي كلام عن تفاؤل قبل تشكيل الحكومة لا قيمة له

أكدت مصادر سياسية مسؤولة، لصحيفة "الجمهورية" أن "ليس المهمّ شخص رئيس الحكومة المكلّف بقدر ما أنّ المهم هو إدراك مختلف القوى الداخلية ما آل إليه الوضع الداخلي من اهتراء يهدّد بزوال الكيان اللبناني عن خريطة الوجود، وبالإعدام الشامل لكل فئات الشعب اللبناني، مع أنّ هذا الشعب صار معدماً، ومقاصصاً يوميّاً من قِبل المافيات في كل القطاعات والأساسيات، ولا ننسى طوابير الإذلال".

ورأت المصادر أن "مسار التأليف الجديد، ينبغي أن يستفيد من كلّ الأخطاء والعثرات التي عطّلت التكليف السابق، والإنطلاق سريعاً نحو تأليف حكومة في غضون أيام، وعدم الركون الى الشروط العجيبة الغريبة والمماطلات والتعقيدات التي عطّلت البلد فترة تقارب السنة، فيما هو يتطلب تشكيل حكومة طوارئ على كلّ المستويات، فالناس أصبحت في الحضيض".

وإذ لفتت المصادر، إلى معطيات تؤكّد عزم رئيس الحكومة المكلّف على توليد سريع لحكومته بروح منفتحة وفق ما ينص عليه الدستور بلا زيادة او نقصان، ورافضة لأي أعراف جديدة تحرّف التأليف عن النص الدستوري، وفي الوقت نفسه غير راضخة للمماحكات والمناورات التي قد يتعمّدها، معارضة تكليفه هذه المهمة، فإنّها قرأت في المقابل إشارة مشجعة في الكلام الأخير لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون بإبدائه الاستعداد للتعاون مع مع نجيب ميقاتي، وقوله بأنّه بالحوار الصادق يمكن ان تُحلّ كل الأمور.

ولفتت المصادر الى انّ الفرصة ممكنة لولادة حكومة في المدى القريب جداً، ولكن التجارب علّمتنا ألّا نحكم فقط على الكلام، بل على الافعال وصفاء النيات. على أنّ المصادر نفسها عندما سُئلت عمّا إذا كانت متفائلة في إمكان إحداث خرق حكومي سريع، سارعت إلى القول: "نتفاءل فقط عندما نرى الحكومة وقد تشكّلت، وهذا رهن بالتسهيل المتبادل بين الشريكين في التأليف، أي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلّف، وأي كلام عن تفاؤل قبل تشكيل هذه الحكومة لا قيمة له، ثم كيف يمكن أن نتفاءل طالما انّ البعض ما زال يصرّ على شروط تعطيلية مسبقة؟".

- مصادر للجمهورية: استعجال فرنسي فوق العادة لتشكيل حكومة في لبنان

نقلت مصادر دبلوماسية من باريس، أجواء تفيد باستعجال فرنسي فوق العادة هذه المرة لتشكيل حكومة في لبنان.

واشارت المصادر لصحيفة "الجمهورية"، إلى انّ اجواء الإيليزية وكذلك أجواء الخارجية الفرنسية، تتقاطع عند اعتبار التكليف الجديد فرصة ممنوحة للقادة في لبنان للنزول عند مطالب الشعب اللبناني، بحكومة تُطفئ الأزمة التي بلغت حداً خانقاً، وبالتالي لا عذر على الاطلاق امام أي تعطيل متعمّد لعودة انتظام الوضع السياسي في لبنان، والذي يشترط اولاً وجود حكومة موثوقة من المجتمع الدولي، وتوحي بالطمأنينة للشعب اللبناني.

واعربت المصادر عن بالغ تفاؤلها حيال الوضع في لبنان مع تشكيل الحكومة فيه، وهذه فرصة ثمينة جدًا ينبغي استغلالها كما يجب، وقالت: إنّ باريس ستواكب عن كثب الفرصة الجديدة، وستشكّل عاملاً مساعداً حال ما تجد أنّ المسار في لبنان قد سلك طريقه فعلاً إلى الغاية التي ينشدها اللبنانيون.

وعمّا اذا كان تشكيل الحكومة، سيوقف الإجراءات العقابيّة التي قرّرتها المجموعة الأوروبيّة بحق من سمّتهم معطّلي الحلول في لبنان، قالت المصادر: ليس المهمّ هو العقوبات، التي هي مقرّرة أصلاً على المعطلين، بل أنّ الأولوية الآن هي لتشكيل حكومة طال انتظارها أشهراً طويلة.

- مصادر للجمهورية: العهد لا يرتاح لميقاتي تأسيساً على تجربة حكومته في العام 2011

أشارت مصادر للجمهورية الى أن "العهد يفضّل تكليف رئيس حكومة من فئة حسان دياب، اي غير مجرّب في الحكم ومن دون قاعدة سياسية، فيتمكّن من إبقاء المبادرة بيده، ولكن ما بين ما يتمناه العهد، وبين الواقع على الأرض، ثمة هوة

كبيرة، لأنّه عدا عن افتقاده لأي حليف داعم لتوجّهه على هذا المستوى، فإنّ الوضع المالي الكارثي لا يتحمّل تكرار السيناريو نفسه لتكليف سعد الحريري".
ورأت المصادر أن "العهد لا يرتاح الى نجيب ميقاتي تأسيساً على تجربة حكومته الثانية في العام 2011، وبسبب خبرته وعلاقاته وشخصيته، ولكن لا يستطيع العهد التعامل مع من يرتاح، إنما عليه التعاون مع من تختاره الكتل النيابية، ومن تبدّيه بيئته على غيره، وان يضع معه قواعد تعاون لما فيه مصلحة البلد والناس".
واعتبرت المصادر، انّه على رغم معرفة العهد انّ ميقاتي يُتقن فن الدبلوماسية، فلا يخاصم ولا يحالف، وانّ إمكانيات التعاون معه تبقى مفتوحة دائماً على رغم صعوبتها، إلّا انّ همّ العهد الأساسي يبقى في مرحلة ما بعد انتهاء ولايته، وخشيته من خروجه من معادلة السلطة، ومن المتوقع ان يمثّل هذا الشق العقدة الأساس. وتوقعت المصادر ان يلتقي ميقاتي بعد تكليفه برئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، تسهيلاً لولادة الحكومة، كما مع غيره من رؤساء الكتل، حيث سيُظهر أقصى إيجابية في محاولة لتأليف الحكومة في أسرع وقت ممكن.

ـ مصادر لـ"الجمهورية": ميقاتي إتصل بعون السبت متمنياً أن يكون الجو مؤهلاً للتعاون في المرحلة المقبلة
كشفت مصادر واسعة الاطلاع لـ"الجمهورية"، أنّ "الرئيس ميقاتي أجرى السبت إتصالاً هاتفياً برئيس الجمهورية ميشال عون، شاكراً له لفتته التي عبّر عنها في حديثه إلى جريدة الجمهورية".
ولفتت المصادر، إلى أن "ميقاتي تشاور وعون في بعض الملاحظات التي رافقت بعض المواقف، متمنياً أن يكون الجو مؤهلاً للتعاون في المرحلة المقبلة. فالظروف لا تسمح بما رافق مرحلة تكليف الحريري، بمعنى "أنّها مرحلة ويجب أن تُطوى"، فالبلد يتجه بسرعة إلى الإرتطام الكبير، وإن لم تكن ولن تكون كافية للخروج من المأزق، لكنها الخطوة الأولى الى مرحلة التعافي والإنقاذ. وإنّ أمامها مهمات كبيرة تتزامن مع مواجهة الإستحقاقات المعيشية والإقتصادية والنقدية وفقدان مقومات العيش اليومية. فعليها أن تستعد للتحضيرات التي عليها مقاربتها في وقت قريب مع دخول البلاد خلال الأشهر القليلة المقبلة مدار الإنتخابات النيابية، وأنّ هناك خطوات قانونية ودستورية من الواجب مقاربتها بالتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية".
وعبّر ميقاتي خلال الإتصال عن الأمل بإمكان إدخال البلاد مرحلة توحي بإمكان إستعادة ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها فيه، والتي تفتح الطريق إلى إستعادة الثقة الدولية. فعلاقات لبنان الخارجية لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه.

ـ الجمهورية: عماد مرمل: ستريدا جعجع: ما فينا إلّا نطلع عالقصر!
حسمت القوات اللبنانية أمرها باكراً من غير أن تنتظر مآل مفاوضات الكواليس حول التكليف، وقررت ان تشارك في الاستشارات الملزمة من دون أن تمنح أصوات نوابها للرئيس نجيب ميقاتي او لأي إسم آخر، مفترضة انّ هذه المقاربة هي الأنسب للمرحلة الحالية.
لعل المفارقة الابرز هي انّ «القوات» تخلّت هذه المرة عن طرح اسم السفير نواف سلام الذي لطالما كان بديلها المفضّل في مواجهة الخيارات الأخرى.
وبينما يعتبر البعض انّ امتناع «القوات» عن دعم سلام هو تصرّف براغماتي يراعي المزاج الدولي الاقليمي المتقبّل لتكليف ميقاتي، تضع معراب قرارها في سياق مغاير كلياً مؤدّاه رفض إعطاء اي فرصة جديدة للتركيبة الحاكمة، ولو حتى من زاوية تأييد اسم لرئاسة الحكومة.
وتؤكد النائب ستريدا جعجع لـ«الجمهورية» انّ تكتل الجمهورية القوية سيحضر اليوم الى قصر بعبدا حتى يؤدي دوره الدستوري والوطني الذي من أجله لم نستقِل من مجلس النواب.
وتتابع: «ما فينا إلّا نطلع عالقصر لأن بَدنا نضلّ مِنسجمين مع مواقفنا وأنفسنا». ثم لا تلبث ان تستدرك قائلة: ولكننا لن نسمّي أحداً كما أكد «الحكيم».
وتشرح جعجع كيف أنّ زوجها أبلغ إلى الرئيس الفرنسي ماكرون، خلال اتصال هاتفي بينهما قبل نحو عام، انّ «القوات» لن تشارك في الحكومة، مشددة على أن هذا الموقف لا يزال ساري المفعول،» بل نحن اليوم أكثر تمسكاً به من اي وقت مضى، لأن الوضع ازداد سوءاً وبالتالي اصبحنا اكثر اقتناعاً بأن لا حل مع استمرار وجود هذه السلطة التي نرفض ان نغطيها مجدداً»، مكررة الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة لاختصار الوقت الضائع وآلام المعاناة.

وتضيف: «مع احترامنا لموقع رئاسة الحكومة والاسماء المرشحة لتبوئه، نحن طرف سياسي جدي ومنسجم مع نفسه، ولذلك لن نسمي احداً. وما قاله «الحكيم» للرئيس الفرنسي منذ سنة لم يتبدّل، علماً انّ النائب جورج عدوان سيشرح موقفنا من قصر بعبدا بعد ان نُدلي بدلونا في الاستشارات الملزمة».

الى ذلك، توضح جعجع «انّ جوانب عدة من مقابلة الرئيس ميشال عون مع «الجمهورية» (نُشرت السبت) استرعَت انتباهها»، مُنطلقة بادئ ذي بدء من إعلانه عن وجوب رفع الحصانات عن المدعى عليهم في ملف جريمة انفجار المرفأ، قائلة: «اذا كان الرئيس عون حريصاً على رفع الحصانات حقاً، فلماذا لا يعطي المثل الصالح والقدوة الحسنة عبر دفع من هو محسوب عليه وأقرب الناس إليه، مدير عام أمن الدولة اللواء طوني صليبا، الى المثول فوراً امام القاضي فادي البيطار، من دون انتظار آلية المجلس الأعلى للدفاع، واستمهال المزيد من الوقت للبت في طلب إعطاء الأذن بالملاحقة القضائية؟».

وتضيف جعجع: «في حال كانت لدى عون النية الصادقة والارادة الحقيقية لرفع الحصانات، كما أكد خلال مقابلته، فلماذا لا يأخذ القرار ويطلب من صليبا ان يمثل امام القاضي البيطار من غير ربط الأمر بأيّ إجراء، كما فعل القائد السابق للجيش العماد جان قهوجي؟».

وضمن سياق متصل، تطالب جعجع الرئيس نبيه بري بأن يدعو في أقصر وقت ممكن الى جلسة عامة لمناقشة مسألة رفع الحصانات، مشيرة الى انها كانت تتمنى لو انّ النواب المستقيلين ما زالوا موجودين في المجلس «حتى نشارك كتفاً على كتف في تشكيل قوة ضغط وازنة نحو رفع الحصانات».

وتتوقف جعجع عند اتهام رئيس الجمهورية للقوات اللبنانية بمخالفة اتفاق معراب، لافتة إلى انّ جوهر الاتفاق الذي عقدناه مع عون والتيار الوطني الحر كان يرمي بشكل اساسي الى إنتاج الدولة القوية، الحرة، المستقلة، الشفافة، «لكنّ هذا الهدف الذي هو أولويتنا لم يتحقق عبر تفاهم معراب، والمسؤولية عن ذلك يتحملها رئيس الجمهورية والتيار».

وتتساءل جعجع: «لماذا لم يستفِد التيار من تحالفه الاستراتيجي مع «**حزب الله**» للدفع في اتجاه تطبيق بند استعادة الشرعية الوارد ضمن تفاهم معراب؟».

وتعليقاً على إشارة عون الى ان نائب رئيس الحكومة السابق الوزير غسان الحاصباني ظلَم جبران باسيل عندما زعم بأنه قبض 10 ملايين دولار من النفط، تشدد جعجع على انه ليس في مقدورنا ان نتجاهل الخطأ ونسكت عنه عندما يحصل، «فقط بحجّة انّ هناك تحالفاً يجمعنا مع مرتكب هذا الخطأ، وكل اللبنانيين يعرفون انّ هناك علامات استفهام حول وزارة الطاقة ومليارات الدولارات التي صُرفت فيها. وبالتالي، كان من الطبيعي ان نرفع الصوت لوَقف الهدر في هذه الوزارة».

وتستغرب جعجع كيف أن عون يشكو من كونه مكبلاً في قصر بعبدا، مشيرة الى انه كان يعلم جيدا قبل تولّيه مقاليد الرئاسة حدود صلاحياته بموجب الدستور الذي يحفظ أغلب بنوده عن ظهر قلب، وفق ما صرّح، فلماذا أصرّ على أن يصبح رئيساً للجمهورية ما دام يعتبر انّ الصلاحيات غير كافية ولا تسمح له بالإنجاز؟ وبالتالي اين أصبحت نظرية الرئيس القوي؟

وتلفت جعجع الى ان لدى عون اكبر كتلة نيابية من خلال «لبنان القوي»، وكذلك كانت له ولتياره حصص وزارية وازنة، إضافة إلى انه متحالف مع «**حزب الله**»، «وهذا كله لا يبرّر ان يكون مكبّلاً».

مقالات ورأي

- الأخبار: رلى إبراهيم: التكليف بلا برنامج: «شيك على بياض»

من المفترض اليوم أن يُسمّى نجيب ميقاتي رئيساً مكلفاً بتشكيل حكومة جديدة. ومن المفترض ايضاً أن تكون الكتل النيابية التي اختارته على علم بشكل الحكومة التي يسعى لتأليفها وبرنامجها أو مهمتها، خصوصاً في وضع استثنائي كالذي يمرّ فيه البلد، ولأن الحكومة المقبلة ستقود ربما التفاوض مع صندوق النقد أو الانتخابات. لكن ما يجري حقيقة أن

الأحزاب ستقترع لاسم فُرض عليها وليس لبرنامج، بما يعيد عقارب الساعة الى يوم تكليف سعد الحريري. اليوم يُحرّر لميقاتي «شيك على بياض»

بعد استقالة الرئيس سعد الحريري من التكليف، كان بديهياً أن تبحث الكتل النيابية قبيل ذهابها لاختيار آخر، عما يمكن فعله لتفادي المشكلة التي حالت دون تأليف حكومة بعد مضي 9 أشهر على تكليف الحريري. فبعيداً عن أزمة الوزيرين «المصطنعة»، لم يسأل أيّ من الكتل النيابية التي صوتت لصالح الحريري عن الحلول العاجلة التي ينوي تبنيها في الخطة الحكومية أو حتى عن مهمة الحكومة المقبلة التي سيقودها. وبالتالي، كان طبيعياً أن يقضي الحريري وقته متجولاً بين الدول، فيما البلد يرزح تحت أصعب أزمة اقتصادية في تاريخه. لكن يبدو أن هذه الكتل نفسها لم تتعلم درساً من تجربتها السابقة، وها هي تسارع اليوم للتصويت لمرشحين من دون أن تتوافق معهم حول برنامج ما أو خطوط عريضة توفّر جهد أشهر من المداولات. ففعلياً، كل ما يجري لا يتعدّى كونه اختياراً للشخص على أساس اسمه لا مشروعه وبرنامجه، فيما أثبتت التجربة أن القفز فوق هذه الأساسيات قبيل التكليف، سيقابله فقدان السلطة على الرئيس المكلّف بعد انتخابه، والسماح له ضمنياً بالمماطلة واللعب على الحبال السياسية طالما أن أي اتفاق مسبق على الخطوط العريضة لم يجر النقاش حوله. وتلك معضلة، ستعيد عقارب الساعة الى وقت تكليف الحريري وما تلاه من عدم القدرة على سحب التكليف، لأنه سبق للقوى التي سمّته أن حرّرت له» شيكاً على بياض.«

ما يجري أخيراً لا يخرج عن سياق التسعة أشهر الماضية. «الشيك» نفسه يحرّر اليوم لرئيس حكومة جديد، أكان اسمه نجيب ميقاتي أم نواف سلام أم فيصل كرامي أم غيرهم، على أن يملأه المُكلّف كما يشاء. الحديث مع مختلف الكتل يقود الى خلاصة واحدة: لم يسأل أحدٌ المرشح عن برنامجه أو مشروعه أو مهمته. وأحدٌ لم يهتم بالاجتماع بميقاتي أو غيره، أقله لجسّ نبض أجندة من سيقود الحكومة ربما لما بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

في تيار المستقبل الذي سيقترع لصالح ميقاتي، ثمة مَن يقول إن «تلك الأمور تناقش عند وضع البيان الوزاري، فالأهم هو اسم الرئيس الذي إن فرضه فريق معين فذلك يعني مزيداً من الحصار والانهيار». إجابة تشكّل تهرّباً من أدنى واجبات الأحزاب تجاه المواطنين عبر الذهاب الى تكليف مرشح لاسمه فقط وبحسب انتمائه السياسي، لا لما سيحققه في بلد منهار ويرزح غالبية شعبه تحت خطّ الفقر. فالبيان الوزاري شيء ومهمة الحكومة شيء آخر. وفيما يطرح البيان أولويات الحكومة والملفات التي ستوليها على غيرها كما الخط السياسي، يفترض بالبرنامج أن يتطرق بشكل أساسي الى شكل الحكومة ومهمتها بمعنى ما هو مشروع رئيس الحكومة للخروج من الانهيار الاجتماعي والمالي والاقتصادي والصحي. قبيل ذلك، هل هي حكومة تكنوقراط أم تكنوسياسية؟ هل ستسمي الأحزاب الوزراء أم فرنسا أم رئيس الحكومة بالكامل من دون الاتفاق مع رئيس الجمهورية؟ سبق أن اختلفت الأحزاب بعد تكليف الحريري على هذه النقطة التي استهلكت شهوراً، سواء من ناحية إعادة تجربة حسان دياب بالتكنوقراط أم الحاجة الى تمثيل الأقطاب بشكل مباشر، أم الموازنة بين التمثيل السياسي والاختصاص. وإذا كانت حكومة انتخابات، فسيجري اختيار وزراء غير مرشحين، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه. وإذا كانت حكومة إصلاحات سريعة أو تنفيذ أوامر صندوق النقد أو استكمال خطة حسان دياب للتعافي المالي، فذلك يعني أن ثمة ملفات مُلحة ورؤية حول مصطلح «الإصلاح» وطريقة تطبيقه.

سبق أيضاً أن نشب خلاف حول التصوّر الإصلاحي وتوزيع الخسائر دام 6 أشهر قبل أن يصار الى إسقاط خطة التعافي المالي من قِبَل جزء من القوى المشاركة في الحكومة. الاتفاق مع رئيس الحكومة المُكلّف حول ما سبق، كان يفترض إذاً أن يكون ضرورياً لتحاشي ترف لا تملكه البلاد، وهو هدر المزيد من الوقت. ففي ميزان تيار المستقبل و**الحزب** الاشتراكي وحركة أمل و**حزب الله** والتيار الوطني الحر والقوات، الاسم أهم من البرنامج، فما سيحصل بعد التصويت لمرشح أن الكتل النيابية ستنسحب من المشهد ولن تتم محاسبتها على الخيار الذي اعتمدته، أكان قد عطلّ البلد شهراً أم 9 أشهر أم عاماً كاملاً. وفي ميزان رئيس الجمهورية ميشال عون، هذه الكتل تدرك مسبقاً أنه «سيتم رمي أسباب التعطيل على عون من دون تحميل الأحزاب مسؤولية اختيارها رئيساً يرفض التعاون مع أحد، ويربط أي خطوة برضى خارجي يتوق اليه».

ما سيجري اليوم ليس جديداً. دأبت كل الكتل على أن يصلها اسم المرشح وتقضي مهمتها الوحيدة بتلقينه لنوابها من دون أن تحظى بترف السؤال عن تفاصيل إضافية. أكثر من ذلك، أصرّ رئيس مجلس النواب نبيه بري على الحريري أن يسمّي خلفاً له قبل اعتذاره، وهكذا كان. المعيار هنا ليس سوى رضى الحريري ونادي رؤساء الحكومات عمن سيفوز بالمنصب الذي يظنه هؤلاء امتيازاً لهم. زد عليه معياراً اضافياً هو رضى سعودي أميركي فرنسي طالما أن برنامج الحكومة سبق للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن وضع عناوينه العام الماضي، على طاولة قصر الصنوبر. وما على رئيس الحكومة المُكلّف سوى التنفيذ من دون اعتراض أو سؤال، فيما من يناقش أو لا يُعجب بطروحات ماكرون

الاستثنائية يُصنّف في خانة المعرقلين ويُهدّد بالعقوبات. ببساطة، مستقبل البلد مُعلّق ما بين كتل نيابية لا تُكلّف نفسها عناء استصراح من تنتخبه لرئاسة الحكومة عن مشروعه ورؤيته في مختلف الملفات الأساسية، وفي لحظة استثنائية تفرض عليها تحديد مصير البلد، وما بين رئيس مُكلّف يتم إسقاطه بما يتناسب مع المعايير الغربية ومدى أهليته لتنفيذ أجندتها في لبنان. هكذا تجري صناعة الحكومات وإسقاطها.

- الجمهورية: جوني منير: «الداخلية» تمنع التأليف

لم يتحرّك خيار الرئيس نجيب ميقاتي لتولّي مهام تشكيل الحكومة العتيدة بإرادة داخلية فقط، بل جاء ذلك خصوصاً بدفع فرنسي كبير من خلف الستارة وبتأييد اميركي كامل وبتشجيع روسي.

وقد عبّرت عن ذلك صراحة الاوساط القريبة من النائب جبران باسيل، واعتبرتها بمثابة حصول صفقة لم تشمل «التيار الوطني الحر»، كي لا نقول على حساب الأهداف السياسية التي يتوخاها باسيل من الحكومة المقبلة.

حتى الآن يبدو انّ الرقم ثلاثة هو رقم السعد للرئيس ميقاتي. ففي سابقة لم تألفها الحياة السياسية اللبنانية، ها هو ميقاتي المرشح الثالث لتأليف الحكومة، بعد فشل مصطفى اديب وسعد الحريري. وهو ايضاً الترشيح الثالث لميقاتي في تاريخه السياسي بعد عامي 2005 و2011.

حتى الآن تبدو الصورة وردية امام ميقاتي، الذي جاء من سفره مدججاً بقوة دافعة فرنسية، أنجزت ما أنجزته في الأروقة الديبلوماسية، اضف الى ذلك تأييداً اميركياً كاملاً، ستتظهر صورته الى العلن في الايام المقبلة من خلال الديبلوماسية الاميركية.

النتيجة حتى الآن مشجعة لميقاتي، بعد ان تأمّنت معظم شروطه. سعد الحريري سيسمّيه علناً، و«**حزب الله**» سيُظهر تأييده له بطريقة او بأخرى، ورئيس الجمهورية ارسل إشارات إيجابية، والأهم التبدّل في الموقف السعودي. صحيح انّ الرياض لم ولن تعلن تأييدها لخيار ميقاتي، لكنها ايضاً لن تعارضه. وهذا ما تظهر بوضوح في الموقف المبكر لحليف السعودية الاول في لبنان، اي «القوات اللبنانية»، التي أعلنت موقفها بعدم تسمية احد. وهذا موقف متقدّم لناحية عدم تسمية شخصية اخرى كما كان يحصل سابقاً مع تسمية نواف سلام.

لكن موافقة «**حزب الله**» على خيار ميقاتي ولّد اعتراضاً لدى رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل. فالاخير كان يراهن على تسمية رئيس للحكومة يدور بالكامل في فلكه السياسي، ليذهبا سوياً الى حكومة يُطلق عليها حكومة الاخصائيين المحايدين، فيما هي فعلياً حكومة يحظى فيها باسيل ومعه «**حزب الله**» ضمناً بقرارها. فهي الحكومة التي ستشرف على الاستحقاقات المنتظرة مثل الانتخابات النيابية، وخصوصاً الاستحقاق الرئاسي الذي قد يقع في محظور الفراغ، لتتسلّم هذه الحكومة دفة الحكم ويصبح تأثيرها اساسياً في تحديد اسم الرئيس. و«حزب الله» بدا اكثر واقعية امام حجم الزلزال الاقتصادي والمالي والحياتي الذي يسحق الناس ويدفع بهم الى الفوضى في الشارع. هو يدرك انّ الناس بحاجة الى «تنفيسة» تسمح بترتيب بعض الامور على عجل، خصوصاً وانّ الشارع بات مفتوحاً بالكامل، اضافة الى محطات سترفع من لهيب الشارع، مثل ذكرى انفجار الرابع من آب. وقد لا تكون الاسباب تنحصر في الشق الداخلي فقط. فليس تفصيلاً ان يعمد وزير الخارجية الفرنسية جان ايف لو دريان الى عقد اجتماع طارئ فور وصوله الى نيويورك للمشاركة في اعمال الامم المتحدة مع نظيره الاميركي انتوني بلينكن، خُصّص في جزء اساسي منه للتطورات اللبنانية، حيث تمّ الاتفاق على إرسال رسالة شفهية بإسم كل واحد منهما عبر سفيرتيهما في لبنان، الى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، قبل ساعات من دفع الحريري للاعتذار.

الهدف الفعلي من الرسالتين كان للتحذير من مغبة عدم ولادة حكومة لبنانية. وليس تفصيلاً ايضاً ان تتحضّر الدول الاوروبية الاساسية للبدء في تطبيق سياسة العقوبات بحق شخصيات لبنانية.

في الواقع، تطورات اقليمية هائلة تطال «**حزب الله**» بشكل مباشر، ما يجعله يشعر ايضاً بهول الحصار والتضييق، ولو انّه يتقصّد اظهار خلاف ذلك. فللمرة الاولى منذ زمن بعيد ينطلق صاروخان من جنوب لبنان باتجاه شمال اسرائيل.

اياً يكن من تولّى اطلاق الصاروخين، الّا انّ القناعة لدى الغربيين بأنّ «**حزب الله**» هو الذي يقف وراء العملية، وانّه كان يحمل رسالة بجزءين، الاول يتعلق بمسائل خارج الحدود، والثاني يشير الى انّ المبالغة بالضغوط ستؤدي الى إباحة المحظورات، كمثل إعادة تحريك الأمن عند الحدود الجنوبية.

كل هذه الصورة جعلت الطريق معبّدة امام تكليف ميقاتي، الذي سمع التزاماً فرنسياً واضحاً بتحريك المساعدات فور تشكيل حكومة تحظى بالمواصفات الفرنسية والدولية المعروفة، وبعد بدء التعاون مع صندوق النقد الدولي حول الاصلاحات المطلوبة. لكن التكليف شيء والتأليف شيء آخر.

لا ضرورة للتكرار بأنّ ورقة جبران باسيل القوية الوحيدة التي لا تزال بين يديه هي توقيع رئيس الجمهورية. وهو ما يعني انّ هذا التوقيع لن يحصل الّا اذا وافق باسيل. ويتردّد انّ المجموعة المحيطة برئيس الجمهورية والتي أمسك بها باسيل، عملت على تغذية ما يشبه عقدة الذنب لدى الرئيس عون، بأنّ باسيل دفع فاتورته، وانّ استهدافه ليس بسبب فشله بل انتقاماً من عون. ولهذا السبب جرى إحراق اوراقه الرئاسية، وهو ما يعني رميه على قارعة الطريق السياسية بعد انتهاء العهد، وجعله مكشوفاً وعرضة للانتقام والتنكيل. وقد سمع العديد من زوار القصر رئيس الجمهورية يتمتم بأنّه هو السبب الذي يجري استهداف باسيل لأجله.

في المقابل، فإنّ باسيل الذي يقاتل بشراسة لاستعادة اوراق قوته من خلال الحكومة المقبلة، يتمسك بشرطين لن يزيح عنهما حتى ولو زلزل البلد بأسره: الثلث المعطّل وحقيبة الداخلية. الثلث المعطّل يشكّل روح الحكومة وعروقها وبالتالي التحكّم بها وبمسارها، تماماً كما رئيس الحكومة. ووزارة الداخلية التي تمسك قانوناً بالمفاصل الامنية في البلد، وتشرف على الاستحقاق النيابي، والأهم حين سيصبح وزير الداخلية في مرحلة الفراغ الرئاسي الحاكم الفعلي للبلد، وحيث تخضع له كافة المؤسسات الامنية والعسكرية العاملة داخل الحدود.

واذا ما تمّ اضافة وزارة العدل، فستكون عندها «زيت على زيتون» كما يقولون في العامية.

في المقابل، لا يبدو ميقاتي مستعداً لتلبية اياً من هذين الشرطين، رغم المرونة التي يوحي بها، الّا أنّ ترؤسه لحكومة العام 2011 اظهرت صعوبة التحكّم بقراراته. لذلك لا يبدو مشوار التأليف ميسراً، والمرونة الظاهرة اليوم قد تكون تهدف الى تسجيل نقاط اعلامية والتزوّد بالأعذار والذرائع لمرحلة الاشتباك والطلاق. ولذلك ايضاً، ظهر رأي دعا الى تأجيل المشاورات الملزمة ولو لأيام، بهدف التفاهم المسبق على العناوين المطلوبة من تشكيل الحكومة مسبقاً.

وابلغ ميقاتي من التقاهم، انّه لن «يغرق» في الرمال المتحركة لتأليف الحكومة. لذلك فهو سيكون مرناً في السياسة وفي الوقت نفسه سيحترم شراكة رئيس الجمهورية في عملية التأليف، بشرط الّا يمسّ ذلك المسلّمات المتفق عليها دولياً للحكومة، لأنّ اي خطأ في هذا المجال سيترك لبنان في عزلته الدولية، وسيضاعف من هول الانهيارات المتلاحقة الحاصلة.

ونُقل عنه قوله، بأنّ هذا لا يعني أنّ المهلة التي وضعها لنفسه ستكون مفتوحة، وهي قد لا تتجاوز فترة الاسبوعين. فإذا لم ينجح في مهمته فهو سيقدّم اعتذاره من دون مماطلة او مماحكة، وقد يكون ميقاتي يستند الى مواكبة دولية لحركته هذه. لكن في حال الفشل والذهاب الى حكومة اللون الواحد، كما يخطط باسيل، فإنّ الانتحار سيصبح اقرب، خصوصاً وسط الإغراء الجاري تعميمه، بأنّ الانهيار سيُلزم القوى الدولية بالنظر الى الازمة اللبنانية على انّها ازمة نظام، او بتعبير أوضح، لإرغام هذه الدول على فتح باب تعديل النظام اللبناني بشكل جذري.

- الأخبار: ليا القزي: «المجتمع الدولي» يكتب البيان الوزاري للحكومة الجديدة: لا قروض قبل تطبيق هذه الشروط

برنامج عمل الحكومة الجديدة وضعته الجهات الدولية منذ كانون الأول الماضي، وأعادت التمسّك به في 31 آذار الماضي. البرنامج اسمه إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار»، وتشترط المؤسسات الدولية والدول الغربية من خلاله تطبيق «إصلاحاته» قبل السماح بإعطاء أي قروض للبنان، وبأن يكون «المجتمع المدني» المحلي هو الرقيب على تنفيذ البرنامج الجديد

يدرس الاتحاد الأوروبي إرسال كتابٍ إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب «يحثّه» فيه على تفعيل دور حكومته بما يتعدّى النطاق الضيّق لتصريف الأعمال. ينطلق الاتحاد الأوروبي، بحسب ما يُنقل عن أعضاء بُعثته، من أنّه حتّى ولو جرى تكليف شخصية جديدة لتشكيل الحكومة، فإنّ التأليف ووضع خطّة عمل لمواجهة الانهيار وبدء تطبيقها، مسارٌ قد يستغرق أشهراً طويلة، وهو «ترفٌ» لا يملكه لبنان في ظلّ الأزمة التي يمرّ بها. رغبة «الاتحاد» في إخراج مجلس الوزراء من حالة الجمود، يتعدّى الاهتمام باتخاذ إجراءات فورية لتخفيف آثار الانهيار عن السكّان وتحسين المؤشرات الاقتصادية، بل الهدف الرئيسي منه إعادة المفاوضات الرسمية مع صندوق النقد الدولي، تمهيداً لتوقيع اتفاقية برنامج معه. بالنسبة إلى الأوروبيين، فإنّ «الاتفاق مع صندوق النقد يبعث برسالة ثقة إلى بقية المُقرضين - دولاً ومؤسسات - لإعادة ضخّ العملة الصعبة في البلد، وتفعيل المشاريع الإنمائية، تحديداً تلك التي اتُفق عليها في مؤتمر باريس 4» (يُعرف باسم «سيدر» وقد انعقد عام 2018 في فرنسا.)

تنطوي هذه الحجّة على الكثير من «الحقيقة»، ولكنّها ليست الغاية الوحيدة خلف الحماسة لاتفاق مع صندوق النقد، بل لأنّ الأخير سيُشكّل البيان الوزاري لأي حكومة تُشكّل. ومهما تكن هوية رئيس مجلس الوزراء الجديد، فقد اتُخذ القرار بعدم تحرير أي قرض إلى لبنان ما لم يلتزم بسلسلة من «الإصلاحات» التي يُحدّدها له «المجتمع الدولي».

الدولارات ليست مجانية ولن تُرسل بمجرّد تشكيل حكومة، حتى ولو كانت حليفةً للجهات الغربية والمؤسسات الدولية. وما سيزيد الأمور تعقيداً، أنّ حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسّان دياب التزمت أمام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بتنفيذ بنود خريطة الطريق المُحدّدة من قبلهم والتي أُعلن عنها في 20 كانون الأول 2020 باسم «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار»، تحت عنوان «تفعيل نتائج التقييم السريع للأضرار والاحتياجات وغيره من التقييمات، وذلك استجابة للانفجار المُدمّر الذي وقع في مرفأ بيروت». اللافت أنّ دياب وعدداً من الوزراء في حكومته، رفضوا في معظم الأحيان عقد اجتماعات واتخاذ قرارات حتى ولو كانت طارئة، مُبرّرين بحالة تصريف الأعمال، وبعدم إمكانيتهم توريث التزامات للحكومة الجديدة. ولكن حين استدعتهم المؤسسات الدولية إلى اجتماعٍ، تعهّدوا بتطبيق ما نَتج منه، وتقديم تقرير عن تطوّر تطبيق الخطوات في الاجتماع المقبل.

البيان الحكومي الجديد، أو الإطار الذي يُروّج له ثلاثي الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي - البنك الدولي يعرض مجموعة من «الإصلاحات» المحدّدة والموجّهة، ويذكر صراحةً أنّ الدعم الدولي للبنان يتوقّف «على قدرة الحكومة على تحقيق تقدّم يتّسم بالصدقية في الإصلاحات، وستحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية على صعيد الاقتصاد الكلّي».

الإجراءات التي يُشترط تطبيقها هي:

-التقدم في المباحثات مع صندوق النقد الدولي،

-إعادة هيكلة الديون والقطاع المالي،

-إجراء التدقيق المالي في مصرف لبنان،

-إصلاح القطاع المصرفي،

-إقرار قانون القيود على حركة رأس المال (الكابيتال كونترول(،

-توحيد أسعار الصرف،

-خلق مسار موثوق ومستدام لاستدامة المالية العامة.

وبحسب ما يرد في خطة العمل المنشورة، فإنّ تطبيق الإصلاحات «عامل أساسي لحصول القطاع العام على قروض، أكانت بشروط ميسرة أم غير ميسرة، لمشاريع إعادة الإعمار».

في 31 آذار الماضي، عُقد اجتماع افتراضي جمع بين الجهات الدولية والحكومة اللبنانية وممثلين عن «المجتمع المدني» المحلّي لم يُحدّد من هم، ناقش إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار». وقد أعلنت مجموعة «كلّنا إرادة» في 7 حزيران الماضي عن تعيينها، إلى جانب «جمعية الشفافية اللبنانية» ومؤسسة «مهارات»، للإشراف على تنفيذ وعمليات تمويل إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار».

القصة لا تتوقف على تطبيق الإصلاحات، بل تتعدّاها إلى «تطوير نموذج جديد في الحكم، وتحويل الأزمة إلى فرصة لاستعادة الثقة في مؤسسات الدولة. يتطلب ذلك أن تتحمّل الحكومة مسؤولية تحقيق التعافي وإعادة الإعمار، مع تبنّي نهج مختلف عبر العمل مع المجتمعَين الدولي والمدني». هذا الأخير مطلوبٌ منه أن «يُساعد في وضع احتياجات الناس والمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات ومراقبة تطبيق الإصلاحات.«

في الورقة الصادرة عن المجتمعين بعد الاجتماع الأول، يُذكر أنّه بهدف المُضي قدماً بتنفيذ خطة التعافي وإعادة الإعمار، «أكّدت الحكومة اللبنانية التزامها بالمساعدة وبتنفيذ ما يرد في إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار - RF» 3ضمن ما تسمح لها حالة تصريف الأعمال، لا سيما من أجل:

-الانتهاء في إطار زمني معقول من إجراء التحقيق الشفاف في أسباب انفجار مرفأ بيروت، وذلك بدعم من «شركاء» لبنان الدوليين من حيث التعاون والخبرة،

-تطبيق الإصلاحات في الاقتصاد الكلّي،

-إعداد واعتماد ميزانية لعام 2021 تتضمن برنامج حماية اجتماعية، وإنشاء سجّل موحّد لبرامج المساعدة الاجتماعية، ووضع آلية للتعويض وأنظمة المراقبة والتقييم،

-تبنّي استراتيجية إصلاح قطاع المرافئ وإعادة الإعمار بما في ذلك الجمارك. وضع هيكلية مؤسستية واضحة لإدارة المواد والنفايات الخطرة.

من جهته، طلب البنك الدولي من الحكومة «الإسراع في المصادقة على صندوق الائتمان المخصص للبنان من أجل جمع الموارد التمويلية من المنح، وتعزيز التنسيق لموارد التمويل». الصندوق أنشأه البنك الدولي بالتعاون مع الأمم

المتحدة والاتحاد الأوروبي و«المانحين» الرئيسيين لتمويل «الأعمال التي تضررت من انفجار مرفأ بيروت ومساعدة السكان الأكثر حاجة».
وتطلب المجموعة الاستشارية من الحكومة اللبنانية على المدى الطويل:
-التأكد من معالجة تسوية مطالبات التأمين ومراقبة الملاءة المالية، مع الشروع في تطوير خطة حماية حامل الوثيقة،
-حماية المباني والعقارات التاريخية.
أما على المدى الطويل، فأبرز الشروط هي:
-تعزيز استقلالية القضاء، وضع استراتيجية مكافحة الفساد، وإتمام التعيينات في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرات التفتيش المركزي وديوان المحاسبة،
-اعتماد قانون الشراء العام، وإقرار قانون المنافسة، بما في ذلك الإصلاحات في ما خصّ الوكالات الحصرية، واعتماد استراتيجية لإعادة هيكلة قطاع التأمين وتطويره،
-إقرار قانون جديد لقطاع المرافئ، يتضمن عمليات هيئة المرافئ والجمارك، ويحدد الأدوار الخاصة بالحكومة وسلطة المرافئ والمشغلين التجاريين،
-تنفيذ القانون 462 من دون تعديلات لجهة تأسيس هيئة ناظمة للكهرباء وتعيين الموظفين.

- الشرق: عوني الكعكي: إيران والعراق من أكبر مصدّري النفط فلماذا لا يساعدان لبنان؟
أزمة الكهرباء التي يعيشها لبنان منذ بداية الحرب الأهلية عام 1975، التي بدأت كما ذكرنا مع بداية الحرب... وصلت عام 1989 الى ذروتها وذلك بعد تدمير معامل إنتاج الطاقة.. الى أن جاء المغفور له شهيد لبنان الرئيس رفيق الحريري حيث بنى معملاً في دير عمار يعمل على الغاز والفيول.. كما بنى معملاً آخر في الزهراني لزيادة الإنتاج.. ومعملاً ثالثاً في صور ومعملاً رابعاً في بعلبك.. وهكذا وفي عهد الرئيس رفيق الحريري بقيادة أهم مدير عام للكهرباء مهيب عيتاني الذي كافأه الرئيس اميل لحود بطل الرياضة وعرض الأجسام الجميلة وبطل السباحة الشتوية وملك المايوهات ذات الألوان الجميلة بالسجن. فلا أحد يريد أن يتذكر ذلك خاصة وأنّ الرئيس رفيق الحريري حلّ مشكة الكهرباء، هذا من جهة. ومن ناحية ثانية كان الشهيد يرغب بأن يحصل على الغاز من مصر، ومن أجل هذا عقد أكثر من اجتماع مع القيادة المصرية، ولكن للأسف عطلت سوريا المشروع لأنها لا تريد أن تسمح بحل مشكلة الكهرباء، ولأنها تريد أن تبيع الفيول «المغشوش» الذي تستخرجه وهو الأسوأ في العالم الى لبنان لأنه غير قابل للبيع ولا تقبل به أية جهة أخرى... وقد عقد اتفاق بين لبنان وسوريا ينص على أن يشتري لبنان الغاز من سوريا.. ومن أجل ذلك مدّ لبنان خطاً من دير عمار الى الحدود السورية، على أساس أنّ تمد سوريا خطاً من حمص الى الحدود... نفّذ لبنان ما عليه ومدّ الخط الذي كلفه 70 مليون دولار. لكن سوريا توقفت بحجة أنّ سوريا لم تستطع أن تستخرج كميات كافية للتصدير.
الزيارة التي قام بها اللواء عباس ابراهيم، مع الرئيس المستقيل حسان دياب الى العراق أثمرت كما يقولون اتفاقاً على إرسال مليون طن من النفط العراقي لمساعدة لبنان لتخفيف أزمة الكهرباء، وهذا عمل بطولي، يضاف الى الأعمال المفيدة الناجحة التي قام بها اللواء عباس ابراهيم وأهمها موضوع العمل على إطلاق سراح معتقلين وإنقاذ عدد كبير من المخطوفين، وملفات إنسانية شائكة..
من ناحية ثانية، نذكّر بتصريح أدلى به السيد حسن **نصرالله** يقول فيه: لماذا لا نشتري النفط من إيران وبالليرة اللبنانية؟
هنا لا بد من أن نسأل السيد: لماذا لا يكلّف جماعته بالاتصال بالإيرانيين والاتفاق معهم على شراء الكميّات التي يحتاجها السوق في لبنان وبالعملة اللبنانية، كما وعد سماحته والقضية سهلة، خاصة أنّ هناك بواخر تأتي وتفرّغ في سوريا ويمكن أن ترسل صهاريج لنقل البنزين والفيول من سوريا الى لبنان وتحل المشكلة.
وللعلم، يكفي أن نقول للسيد إنّ ملف الكهرباء ممسوك منذ إقالة الوزير جورج افرام عام 1993 من جماعة 8 آذار، أي من جماعته وحلفائه، أليْس هناك واجب وطني أن يساعد السيّد لبنان واللبنانيين على حل هذه المعضلة، علماً ان فاتورة الكهرباء منذ 15 سنة كلفت لبنان 56 مليار دولار.
فعلاً إيران من أكبر بلدان العالم تصديراً للنفط، وإيران تعاني من حصار اقتصادي حيث ان هناك عقوبات على بيعها للنفط... فالسؤال: لماذا لا ترسل البواخر الايرانية المحملة بالنفط الى سوريا، وأميركا لا تستطيع أن تفعل شيئاً بوجود روسيا وتفرغ البواخر الايرانية حمولتها في سوريا ويتم نقلها الى لبنان.

كذلك توجد في لبنان محطتان لتكرير النفط: الأولى في الزهراني وكانت مخصصة لتكرير النفط السعودي عبر لبنان ولكن سوريا وإسرائيل ضربتا الخط... ومنذ زمن بعيد هناك محطة لتكرير النفط في الزهراني تعطلت وأصبحت غير صالحة ولكن يمكن أن يُعاد تشغيلها، ما يوفّر المال الكثير على الخزينة.
وكذلك الحال في الشمال حيث كان العراق يضخ نفطه من خلال محطة التابلاين في طرابلس، وكانت هناك محطة لتكرير النفط يمكن أيضاً إعادتها..
باختصار، هناك سؤال يطرح نفسه: من يريد القضاء على لبنان؟ وهل صحيح اننا وصلنا الى مكان يمكن أن يؤدي الى زوال البلد؟
ملاحظة: بالنسبة للنفط العراقي هناك مشكلتان: الأولى ان «السّلْفر» عالٍ جداً ولا يمكن استعماله في لبنان لذلك فإنّ هناك اقتراحاً من وفد رجال أعمال لبنانيين يقضي بأن يباع هذا النفط الى دبي ونشتري بدلاً منه نفطاً وفيولاً صالحاً يُفرّغ في لبنان.
المشكلة الثانية هي مع سوريا.. إذ إنّ سوريا فرضت ضرائب عالية على البضائع التي تمر عبر أراضيها.. لذلك لو أردنا أن نستورد من غير سوريا فإنّ الكلفة ستكون باهظة جداً، وهذا يفرض على لبنان أن يُبْرم اتفاقاً خاصاً مع سوريا لحل هذه المشكلة.

- النهار: سركيس نعوم: أميركا وفرنسا تؤيّدان ميقاتي رئيساً مكلّفاً... والسعودية!

تفيد المعلومات الواردة الى بيروت من أكثر من عاصمة دولية وعربية أن حظوظ الرئيس نجيب #ميقاتي في أن يصبح الرئيس المكلّف تأليف #حكومة جديدة في لبنان بعد الاستشارات النيابية الملزمة التي سيجريها اليوم رئيس الجمهورية ميشال عون صارت كبيرة جداً. فهو حصل على تأييد #فرنسا التي استطاع نسج علاقات جيّدة معها منذ مدة طويلة كما حصل على تأييد #الولايات المتحدة التي نسج معها ومن زمان أيضاً علاقة جيدة، لكن الذي دفعها وفي هذه المرحلة بالذات الى إعادة اهتمامها بلبنان كان إقدام ملك الأردن عبدالله الثاني في أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة على إثارة الموضوع اللبناني مع رئيسها بايدن وإدارته وشرحه لهما أن استمرار غياب الحل في لبنان ووصوله الى درجة الإنحلال الكامل دولةً ومؤسسات وشعباً والى الفوضى وربما الحرب الأهلية وغير الأهلية سيضع العالم الغربي ولا سيما الأوروبي منه أمام موجة هجرة كثيفة لا يقوم بها اللبنانيون وحدهم، بل يشارك فيها أيضاً النازحون السوريون الى بلادهم واللاجئون الفلسطينيون المقيمون فيها. طبيعي أن يستغل الإرهابيون هجرة كهذه من أجل التسلّل الى عواصم العالم ولا سيما الغربية منها وأن يعيدوا تركيز خلاياهم فيها وإحياء نشاطهم أو بالأحرى إعادته الى المستوى المرتفع الذي بلغه جرّاء الحرب السورية التي اندلعت عام 2011، كما جرّاء مبادرة تركيا أردوغان الى فتح الأبواب أمامها تسهيلاً لوصولها الى الغرب الأوروبي.
تفيد المعلومات نفسها أيضاً أن الولايات المتحدة اتصلت بفرنسا واتفقت معها على ضرورة معاودة الجهود ل#تأليف حكومة قادرة بمساعدتهما معاً على تأمين المساعدات المالية وغير المالية اللازمة لوقف الإنهيار الشامل في البلاد، ولإعادة وضعها على طريق العافية وإن طويلة. تفيد أخيراً أن اتصالات جرت بين واشنطن والرياض حاولت الأولى فيها إقناع الثانية بعودة إهتمامها بلبنان وبمساعدته مادياً، وخصوصاً إذا نجح في تأليف حكومة جدّية وقادرة. والمعلومات المتوافرة تفيد أن تفاهماً بينهما على ذلك قد حصل، لكن طبعاً بعد أن عرفت المملكة العربية #السعودية أن الحكومة ستكون برئاسة نجيب ميقاتي الذي يحظى بدعم أميركي – فرنسي.
هل يعني ذلك أن طريق ميقاتي الى السراي الحكومية صارت مفتوحة ومعبّدة؟ لا يمكن إعطاء جواب يؤكّد ذلك مئة في المئة أو ينفيه مئة في المئة. لكن الممكن هو الإشارة الى معلومات عن الاتصالات التي جرت بين الخارج المهتم والمعني وعدد من القيادات اللبنانية الأساسية لإقناعها بأن لبنان قد يكون أمام فرصة جدية لقيام حكومة قادرة على العمل لوقف إنحداره الى أعماق جهنم ولإخراجه منها بالتدريج. الاتصال الأبرز والأهم كان مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وكان إيجابياً الى حد كبير. وقد طلب منه الذين اتصلوا به البحث مع شريكه في "الثنائية الشيعية" أي "**حزب الله**" في هذا الموضوع وإقناعه بالتعاون مع حلفائه بتأمين وصول ميقاتي الى رئاسة الحكومة وبمساعدته للنجاح في تأليفها وأخيراً بتمكينها من العمل والإنتاج. وتكوّن عند المتصلين ببري بعد ذلك انطباعٌ أن الأمور سائرة في الطريق الصحيحة وأن "**الحزب**" سيقوم بما عليه في هذا المجال. من شأن ذلك النجاح على الأرجح في إقناع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس "التيار الوطني الحر" الذي أسّسه أي النائب جبران باسيل بقبول تسهيل ليس تكليف ميقاتي فقط بل تأليفه الحكومة بالاتفاق مع الأول وفقاً لما ينص عليه الدستور.

لكن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي الآتية: هل وافق "**حزب الله**" على ميقاتي رئيساً مكلّفاً تأليف الحكومة ثم رئيساً رسمياً لها؟ هل سيحاول فعلاً إقناع حليفه الرئيس عون بذلك؟ ما هو موقف عون وتالياً صهره باسيل من ميقاتي رئيساً للحكومة؟ الأجوابة عن هذه الأسئلة ليست نهائية في رأي الجهات المتابعة لهذه العملية المعقّدة. وهي تشير أولاً الى أن "**حزب الله**" ربما يفضّل رئيس حكومة من طراز رئيس الحكومة المستقيلة الدكتور حسان دياب. وتشير ثانياً الى أن عون قد لا يكون متحمساً لميقاتي لأنه يحظى هذه المرة بتأييد الرئيس المكلّف المعتذر سعد الحريري. وهو لم يصدّق أنه تخلّص منه وإن بعد نحو 9 أشهر من العذاب في أثناء تكليفه. وتشير ثالثاً الى حرص الرئيس عون على معرفة "ماذا يطلع له" في حال قبل ميقاتي مرشحاً لرئاسة الحكومة وسهّل أمور تكليفه تأليفها؟. وهذا أمرٌ طرحه وإن جزئياً ومن دون تفصيل مع مبعوث فرنسي زار لبنان أخيراً وذلك بتوجيهه السؤال الآتي إليه: "ماذا أربح أنا من هذه العملية كلّها؟" والمقصود بذلك هل تُرفع العقوبات الأميركية عن صهره الأقرب إليه داخل "التيار" الذي أسّس كما داخل العائلة؟ يبدو أن باسيل كان سمع من المبعوث نفسه عن اجتماعه به وعداً بعدم فرض فرنسا عقوبات عليه في حال سهّل تكليف ميقاتي وتأليفه الحكومة. لكن ذلك لم يغرّ باسيل لأنه أساساً يعيش تحت عقوبات فرضتها عليه أميركا وهذا ما قاله الى المبعوث المذكور. تشير الأجوبة نفسها رابعاً الى إقتناعً أو على الأقل الى اعتقاد بعض الداخل والخارج بأن "**حزب الله**" قد لا يكون كثير الحماسة لتكليف ميقاتي رغم تأييد الحريري له، ورغم وجود قناة اتصال غير مباشرة معه قادرة على تدوير الزوايا. وهو قد يعتمد على حليفيه عون وباسيل لإبعاد كأس ميقاتي عن شفتيه إذا كان يظن فعلاً أنها مرّة. لكن موقفاً كهذا لن يكون مردوده عليه إيجابياً إذ أنه لا يستطيع "إزعال" حليفه بل شريكه في "الثنائية" الرئيس بري، وهو أمرٌ لا يحصل للمرة الأولى، ولتكراره آثار لا تخفى على أحد. كما لا يستطيع وضع السنّة خارج السلطة الفعلية هو الحريص على عدم وصولهم والشيعة الى حال اصطدام جدّي وكبير. لكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا سيكون الموقف المسيحي على تنوّع أصحابه وتناقضهم من ترشيح ميقاتي لتأليف الحكومة أو من تكليفه؟

- النهار: روزانا بومنصف: الترسيم فرصة ضاعت ولا مقايضة

على عكس ما ذهب اليه رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب امام سفراء الدول الغربية لا سيما اعضاء المجموعة الدولية الخاصة بلبنان من اعتباره ان هذه الدول تفرض حصارا على لبنان ولا سيما على الشعب اللبناني على نحو اثار استياء ديبلوماسيا واعتبره ديبلوماسيون ترددا لما كان اطلقه الامين العام لـ"**حزب الله**" السيد حسن **نصرالله**، فان بعض الدول المعنية على وشك اعلان حزمة جديدة من المساعدات للشعب اللبناني في المؤتمر الاممي الفرنسي والذي تشارك فيه الولايات المتحدة ودول اخرى كما مساعدات للجيش اللبناني. كان الفرنسيون تصدوا مباشرة لدياب قبل ان يقطع البث التلفزيوني عن كلمة السفيرة الفرنسية آن غريو، ولكن كان للسفيرة الاميركية دوروثي شيا عرضها ايضا التي تحدثت فيه عن تقديم بلادها اكثر من 3,7 مليار دولار مساعدات للبنان منذ العام 2016 ثم حشد 55 مليونا من المساعدات الطارئة بعد انفجار المرفأ ف38 مليونا متعلقة بفيروس كورونا اضافة الى اكثر من ملياري دولار للجيش اللبناني خلال السنوات العشر الماضية. في مؤتمر 4 آب المقبل ستكون مساعدات غذائية من الولايات المتحدة لاكثر من 400 الف عائلة لبنانية بحيث تكون بمثابة "جرعة" على غرار جرعة من اللقاح انما هي جرعة دعم للشعب اللبناني.

كما ان هناك بعض الرسائل للجنود والعناصر الامنية ان المجتمع الدولي يدرك صعوبة ما يمرون به وان هذا المجتمع يعمل ما في امكانه من اجل بقائهم متحفزين للقيام بمهامهم علما ان المؤتمر ليس مؤتمر تعهدات. ولكن هذا لا يعني منح لبنان شيكا على بياض وليس كفالة انقاذ بحسب مصادر ديبلوماسية معنية لا تعتقد ان لبنان يمكن ان يحصل على كفالة انقاذ في اي وقت لان ذلك يعني رمي النقود في غير محلها فيما ان المطلوب هو ايجاد شركاء يتحملون المسؤولية حول ادائهم وتداعيات مواقفهم. ولكن المساعدات كما تقول هذه المصادرترتبط بتجنب ازمة انسانية لا يستطيع اي كان الجلوس ومشاهدة شعب يجوع. ومن هنا محاولة السعي الى ايجاد افضل السبل للمساعدة من دون التشجيع على الاستمرار في العادات السابقة.

واذ زار وفد من الخزينة الاميركية لمكافحة الارهاب وتبييض الاموال لبنان الاسبوع الماضي، فانه عقد اجتماعات تقنية مع مصارف للتثبت من التزاماتها كما مع البعض من المجتمع المدني الذين يحتفظون باراء حول اين ذهبت اموال اللبنانيين. وتكشف هذه المصادر ان هناك بحثا في عقوبات جديدة في ظل قوانين واليات مختلفة غير قانون ماغنتسيكي الذي فرضت الخزانة بموجبه عقوبات على النائب جبران باسيل علما انه لم يكن مقررا ان تقتصر العقوبات عليه فحسب، في الوقت الذي لم تمنح العقوبات واشنطن تاثيرا اكبر على الوضع. وتكشف المصادر المعنية في هذا الاطار ان

ما يسري على وسائل التواصل الاجتماعي من سهولة نزع العقوبات او محوها عن باسيل ليس صحيحا لان الامر ليس بهذه السهولة. وفي شأن ما سرى من اقتناع بان الافراج عن الحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري ارتبط بنزع العقوبات عن باسيل، تقول هذه المصادر ان هذا الاعتقاد سرى اكثر لدى رفض الرئيس ميشال عون توقيع مرسوم تعديل الحدود البحرية مع اسرائيل الى الخط 29. اذ تكشف هذه المصادر روايتها المختصرة لذلك فتقول ان عون لم يطلب ذلك من الجانب الاميركي وحتى لو فعل فان الاخير لم يكن في وارد مقايضة العقوبات لقاء ذلك. لكن البعض اعتبر ان عدم توقيعه ارتبط بعقده صفقة في حين انه لم يوقع، وفقا لهذه المصادر، لان هذا التعديل لخط الحدود ليس في مصلحة لبنان. فموضوع تعديل الخط التفاوض مع اسرائيل هو فصل شيق يستحق كتابة اطروحة جامعية حوله، على حد قول المصادر.

فالحملة لتعديل هذا الخط والتي كان وراءها البعض في الجيش في شكل اساسي، تحولت فجأة الى اعتبار كل من لا يتبناه خائنا. ووجد المفاوضون اللبنانيون انفسهم في الزاوية بعدما غدا مستحيلا بالنسبة اليهم رميهم باتهامات مماثلة. كما اتهمت السفيرة شيا باخذ جانب اسرائيل فيما تقول المصادر المعنية ان الاخيرة كانت تقوم بنقل الرسائل بين الجانبين اللبناني والاسرائيلي من موقعها كوسيط. وقد نقلت انذاك رفض اسرائيل الجلوس الى الطاولة اذا اصر لبنان على مطلبه اذ انها استثمرت 2.5 بليون دولار فيما لم يقم لبنان باعلان مطلبه حول الخط 29 قبل ذلك بل كان ارسل الى الامم المتحدة في 2011 تصوره للحدود الفاصلة بينه وبين اسرائيل. فقامت هذه الاخيرة بما قامت به. وهذه كان فرصة ضائعة وفقا للمصادر المعنية ولكن الرئيس عون ادرك ان البعض يحاول التنمر عليه من اجل التوقيع على المرسوم ولذلك كان مهما من هذه الزاوية رؤية اتخاذه القرار للوقوف في وجه حملة دعائية متشعبة والقول انه لا يمكنكم اجباري على توقيع امر ليس في مصلحة لبنان. ولكن في الخلاصة لم يكن هناك كلام على مقايضة لعدم توقيع المرسوم برفع العقوبات.

يبقى ان موقف "**حزب الله**" ازاء الازمة يثير استغراب هذه المصادر من حيث تقويم تطلعه الى ان يكون **الحزب** مسؤولا وراء الكواليس عن البلد و في حين انه يغمض عيناه عن انهيار اقتصاد البلد والطوابير امام المحطات وفقدان الدواء ما يثير الاستغراب عن مسؤوليته. فاذا كان مسؤولا فاين هو من الفوضى الحاصلة، وكيف يمكنه التنصل من المسؤولية في الوقت نفسه. فهذه المعادلة لا تستقيم وتقود الى احتمال اما انه ذكي ويتلاعب بالجميع او ان كل واحد مستغرق في تعزيز موقعه وحصته من الكعكة علما انه تتم متابعة البيئة الشيعية بين من يستفيد منه ومن لا يستفيد وما اذا كان ذلك يمكن ان يثير تحركا ما ضده. ولكن تقول هذه المصادر ان واشنطن تسعى الى محاسبته في حين ان الاخرين يبدون متهيبين لاعتبارات معينة. ولكن هل **الحزب** يستفيد من هذه الفوضى؟ تعتقد هذه المصادر ذلك لانه لا يزال يحصل على دولارات ترسلها ايران لكنها لا تعتقد في الوقت نفسه ان من مصلحة **الحزب** انهيار لبنان بالكامل اكثر من افرقاء اخرين. ولكن قد يكون انهيار لبنان من مصلحة ايران ذلك وفقا للعبة نفسها المعتمدة في اليمن. ولكن تؤكد هذه المصادر اننا، كمجتمع دولي، لن نسمح بذلك لاعتبارات انسانية في الدرجة الاولى.